

تقرير

جورج شاهين

ما ورثته 2023 من 2022 مرشح توريثه لـ 2024 خمس أزمات أساسية أبرزها خلوّ سدّة الرئاسة

كان واضحا ان ما تركه العام 2022 من ارث ثقيل انتقل بحكم الامر الواقع الى العام 2023 نتيجة العجز او الفشل في مقاربة اي من الملفات الخلافية التي تعددت المواقف في شأنها، وهو ما حال دون ان تستعيد السلطات والمؤسسات مهامها الدستورية لتوفير ابسط حقوق وحاجات اللبنانيين

توسعت رقعة الخيبة، وتعرزت المخاوف على مستقبل البلاد بعدما ارخى بعضها، وفي مقدمتها النزوح السوري، بثقله على مختلف وجوه الحياة قبل نشوب الحرب في جنوب لبنان.

اذا كان ثابتا ان ما ورثه العام 2023 من سلفه، قد يبقى مطروحا على روزنامة خلفه العام 2024 من دون ان يشكل الامر اي حرج لدى اركان السلطة والقوى السياسية والحزبية التي امعنت في سوق الاتهامات المتبادلة تهربا من نتائج اي تحقيق او جردة حساب تحدد المسؤوليات الملقاة على عاتقهم، كل عند حدود صلاحياته ومسؤولياته. عليه، تلقي "الامن العام" الضوء على ابرز الازمات التي ميزت العام 2023 والظروف التي قادت اليها ونتائج المحققة والمتوقعة.

• ملف الاستحقاق الرئاسي: كان وسبقه ملف خلو سدة الرئاسة من شاغلها في مقدم الملفات الموروثة من العام السابق، ويمكن ان تبقى مطروحة للعام المقبل ما لم يفاجأ اللبنانيون بخطوات غير متوقعة. وهو عدا عن كونه مصدرا للعديد من الازمات التي تناسلت وتعددت وجوهها الدستورية والسياسية والادارية والمالية والعسكرية وبقيت سببا اساسيا لتنامي وتشابك العديد في ما بينها.

فعلى الرغم من الانتخابات النيابية العامة التي اجريت في 15 ايار 2022، لم يتمكن مجلس النواب الجديد من انتاج حكومة بكامل مواصفاتها الدستورية، فمدد لحكومة تصريف الاعمال التي لم تنل ثقته

محتفظة بتلك التي نالتها من سلفه منذ تشكيلها في 10 ايلول 2021. ولم ينجح في انتخاب رئيس جديد للجمهورية منذ خلو سدة الرئاسة بمغادرة الرئيس ميشال عون قصر بعيدا في نهاية تشرين الاول الماضي، على الرغم من مسلسل جلسات الانتخاب الاربعة عشرة التي عقدها منذ تكوينه في 22 ايار العام الماضي. وكانت جلسة الرابع عشر من حزيران الماضي من آخر حلقاته المملة، بعدما قدموا اكثر من عرض بين الاوراق البيضاء والمرشح النائب ميشال معوض قبل ان تستقر المواجهة في آخر جلستين بين الوزيرين السابقين سليمان فرنجية وجهاد ازعور في وجود اكثر من مرشح مطروح على اكثر من مستوى داخلي واقليمي ودولي.

الى الفشل النيابي في انجاز الاستحقاق الرئاسي، جهدت مجموعة الدول من اعضاء لقاء باريس الخماسي منذ تشكيله في 6 آب 2022 ومن خلال اجتماعاته الثلاثة في باريس والدوحة، من اجل تقريب وجهات النظر والتوافق على مرشحين على الاقل لخوض السباق الى قصر بعيدا. كل ذلك كان يجري على وقع المبادرات الفرنسية التي قادها الموفد الرئاسي جان ايف لودريان منذ تكليفه في 8 حزيران العام 2023، على الرغم من 4 زيارات قام بها الى بيروت كان اخرها اواخر تشرين الثاني من طريق الرياض بعد الدوحة، مستلهما المهمة التي كانت تقوم بها الخلية الرئاسية الفرنسية الخاصة بلبنان.



قصر بعيدا بلا رئيس بعد.



المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري.

لحقت بمهمته المتعثرة الجهود التي بذلها الموفد القطري الخاص بالاستحقاق الوزير المساعد في الخارجية محمد عبدالعزيز الخليفي الذي قام بزيارات عدة تزامنا مع وجود موفد قطري سري هو ابوفهد جاسم ال ثاني، والتي لم تنته اي منها بعد الى اي نتيجة ايجابية فبقيت رهنا بما هو مرتقب من حراك فرنسي متجدد مع عودة لودريان الى بيروت، وما تسرب من معلومات عن تفاهم سعودي - ايراني بني في القمة بين ولي العهد محمد بن سلمان والرئيس ابراهيم رئيسي على هامش القمة العربية - الاسلامية الاستثنائية التي عقدت في الرياض الشهر الماضي.

• اللواء البيسري مديرا عاما للامن العام بالانابة: من اولي النتائج التي ترتبت على خلو سدة الرئاسة عدم قدرة حكومة تصريف الاعمال على اجراء اي تعيين على مستوى الفئة الاولى، وهو ما انعكس على الوضع في المديرية العامة للامن العام عند انتهاء ولاية مديرها العام السابق اللواء عباس ابراهيم في الثاني من آذار الماضي، فانتقلت مهامه تلقائيا وبطريقة سلسة الى نائبه اللواء الياس البيسري.

جاءت هذه الخطوة لتعكس حجم الاستقرار الاداري والامن في المديرية، فانتقلت الصلاحيات من السلف الى الخلف من ضمن المؤسسة، ضمنا لقدرتها على القيام بالمهام المنوطة بها على اكثر من مستوى في مثل الظروف التي تعانها البلاد، لاسيما في متابعة المهام الكبرى الملقاة على عاتقها ومنها تلك المتصلة بازمة النزوح السوري وتداعياته الخطيرة على النسيج اللبناني ومعها الشؤون الامنية الخاصة بملاحقة ورصد حركة عملاء العدو الاسرائيلي والشبكات التخريبية التي امعنت في الاتجار بالبشر والممنوعات وتزوير المستندات واعمال التهريب عبر الحدود، من ضمنها الخلايا الارهابية

النائمة وتلك المرصودة استباقا لأي عملية يمكن ان تقوم بها. قياسا على هذه المؤشرات، حافظت المديرية على مستوى الخدمات التي توفرها للبنانيين والاجانب المقيمين على الاراضي اللبنانية وسط اجراءات استثنائية لمعالجة ما اصاب المؤسسات الرسمية من عقبات مالية وادارية بسبب التدهور الناجم عن انهيار العملة الوطنية، والتي انعكست سلبا على اداء المؤسسات الرسمية كاملة في شكلها ومضمونها وقدرتها على توفير ابسط خدماتها.

• وسيم منصور حاكما لمصرف لبنان بالانابة: الى الهم الامني، عاشت البلاد هاجسا آخر لا يقل خطورة بالنظر الى حجم تردداته على النقد الوطني وحركة الاسواق المالية والمصرفية، في ظل الظروف الصعبة والمعقدة التي يعيشها القطاع بكامل مؤسساته في القطاعين العام والخاص، وبعدها بلغ حجم الازمة المالية والنقدية التي تفاعلت، بابهى مظاهرها الكارثية الى درجة لم يكن احد يتوقعها. وهو ما تجلى في نهاية ولاية حاكم المصرف المركزي السابق رياض سلامة التي انتهت في الاول من آب لهذا العام، في نهاية ولايته السادسة الممددة من حزيران العام 2017.

وهي ولايات ست ممددة منذ تعيينه في الاول آب 1993 بمرسوم اتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المال، كما يقول به قانون النقد والتسليف ولمدة 6 سنوات، قبل ان يتم تمديدتها 5 مرات متتالية. وبالاستناد الى القانون عينه، انتقلت صلاحياته تلقائيا الى نائبه الاول الدكتور وسيم منصور بعدما عجزت حكومة تصريف الاعمال عن تعيين خلفه في ظل خلو سدة الرئاسة.

وعلى الرغم من مجموعة المخاوف التي اثيرت نتيجة نهاية ولاية الحاكم السابق، وما رافقها من توقعات كارثية تحاكي حجم ما بلغته الازمة النقدية والمخاطر التي تهدد علاقات لبنان الدولية بالمصارف ◀

”
سابقه ملف خلو سدة
الرئاسة من شاغلها في
مقدمة الملفات الموروثة
من العام السابق



ما يقارب الستة الاف تحت الانقاض واصيب ما يقارب 35 الف مدني. كذلك استهدفت اسرائيل الجسم الاعلامي في القطاع، ولاحقت الصحافيين وعائلاتهم مما ادى الى استشهاد نحو 70 اعلاميا في القطاع و4 اعلاميين في جنوب لبنان، واصابت آخرين بجروح مختلفة من مؤسسات لبنانية وعربية وايرانية.

وهي حرب ما زالت تجر فصولها بعدما وصفها حزب الله بانها لمساندة المقاومة الفلسطينية التي تخوض المواجهات في قطاع غزة، ونصرة لها في مواجهة العدوان الاسرائيلي، كما تهدف الى الهاء نسبة كبيرة من قواته في شمال الاراضي الفلسطينية المحتلة. تلاحقت المبادرات في مجلس الامن توصلنا الى هدنة او وقف للنار بفعل الفيتوات المتبادلة بين واشنطن وموسكو، الى ان تم التوصل الى هدنة انسانية لاربعة ايام بدءا من صباح الجمعة 24 تشرين الثاني الماضي، استغلت لترتيب عمليات تبادل للأسرى والرهائن معتمدين في السجون الاسرائيلية وادخال المساعدات الى القطاع، وسط مساع من اجل تجديدها او تمديدتها.

الى هذه الملفات الخمسة، لا يمكن التنكر لوجود ازمات اخرى كانت قد تفاعلت وتنازلت طيلة العام 2023 في ظل الفشل الحكومي والنيابي في مواجهتها. ليس اقلها ما تعيشه السلطة القضائية من خضات بعدما حال الاسراف باستخدام الحق بالطعن وكف اليد، من دون التحقيق في جريمة تفجير مرفأ بيروت. وعجزت الحكومة عن تأمين الحد الأدنى من التغذية الكهربائية والمائية، عدا عن الازمات المستفحلة في القطاعات التربوية والصحية والاستشفائية فبقيت معاناة اللبنانيين قائمة الى اجل غير محدد، في انتظار ما يمكن ان تؤدي اليه المساعي المرتقبة لتدارك مخاطر استمرار خلو سدة الرئاسة، ليكتمل تاليا عقد السلطات الدستورية وتنتظم العلاقات بينها لمجرد انتخاب الرئيس العتيد للجمهورية.



تعثر في استخراج النفط.

الحلم بالثروة النفطية مؤجلا حتى اشعار آخر

25 الشهر الماضي. كما الحقت اضرارا بعشرات المنازل واحرقت مساحات واسعة من اشجار السنديان والزيتون في الجانب اللبناني من الحدود. وقد ادت ايضا الى استشهاد ما يقارب 15 الف فلسطيني واصابة 30 الفا، وبقي



الحرب في جنوب لبنان.



حاكم مصرف لبنان بالانابة الدكتور وسيم منصور.

عدم ثبوت وجود الكميات التجارية من الغاز والنفط، مما احدث صدمة كبرى في الاوساط السياسية والاقتصادية، وتهاوت الاحلام بالثروة المؤجل استثمارها لسنوات سبع على الاقل. الى ردود الفعل التي حجبتهما التطورات العسكرية في غلاف غزة والجنوب، تترقب الاوساط الاقتصادية والديبلوماسية نتائج التقارير التي وعدت توتال باصدارها في ايار المقبل على ابعد تقدير لمعرفة ما اذا كانت هناك حاجة لاعادة الحفر في البلوك 9، علما ان التحضيرات انطلقت من ضمن الكونسورتيوم نفسه للحفر في البلوكين 8 و10 في الصيف المقبل بعدما نال الترخيص فيهما في آخر مناقصة جرت في وزارة الطاقة.

● حرب المساندة في الجنوب: عند احصاء آخر الازمات الكبرى التي شهدتها العام 2023 يتوقف العداد عند الحرب التي اندلعت صباح 8 تشرين الاول الماضي في جنوب لبنان، لتكون من آخر محطات العام 2023 الصاخبة والدموية. وهي حرب انطلقت شرارتها من القطاع

المركزية والمؤسسات الوسيطة الدولية، فقد حافظت الحاكمة الجديدة على هذه العلاقات وبقيت خطوط التواصل المالية والنقدية مفتوحة مع الخارج، مما حال دون عزل لبنان عن القطاع المالي العالمي. بالاضافة الى ما وفرته الاجراءات الاخيرة التي اتخذتها الحاكمة الجديدة والمجلس المركزي لجهة وقف تمويل الدولة من دون قانون، وتنظيم حركة الاموال في المصارف اللبنانية عبر التعاميم التي وفرت استقرارا نقديا كان مفقودا ومعرضا لكل اشكال التبدلات المفاجئة الدراماتيكية نتيجة التلاعب الذي كان قائما باسعار الصرف. وهو ما انعكس على استقرار سعر الصرف بنسبة مقبولة، وعلى تأمين مقومات الصمود بالحد الأدنى في القطاع العام تزامنا مع نجاح القطاع الخاص على التكيف مع اجراءات المركزي الى درجة ابعدت ما كان متوقعا من سيناريوهات مظلمة بعدما توسعت الروايات التي نسجها الخبراء الماليون والمستشارون في المصارف بسردها وتوقعها.

● الحلم بالثروة النفطية: في هذه الاجواء، حظي الحديث عن الثروة النفطية وامكان دخول لبنان لائحة الدول المنتجة للنفط بمساحة واسعة من الاهتمامات الداخلية والاقليمية والدولية في مرحلة بدأ فيها العالم يبحث عن بديل من المشتقات النفطية الروسية والايرانية التي تخضع للعقوبات الدولية وفي مواجهة الحاجات المتزايدة للعالم الى المحروقات الاحفورية، من نفط وغاز ومشتقاتهما، تزامنا مع تعزيز اللجوء الى الطاقة النظيفة بعدما توقفت برامج البحث عن النفط الصخري في اكثر من بقعة في العالم.

لكن حسابات الحقل لم تتطابق مع بيدر اللبنانيين، عندما اعلن الكونسورتيوم الثلاثي عن وقف الحفر في البلوك رقم 9 من قبل شركة توتال في منتصف الشهر الماضي